



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم  
إدارة التربية

# مستقبل العربيّة مسؤوليّة الجميع

محمّد صلاح الدين الشريف  
عضو المجلس التونسيّ لبيت الحكمة  
أستاذ متيّر بجامعة منّوبة

2019

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم  
شارع محمد علي عقيد - المركز العمراني الشمالي  
ص.ب. 431120 - حي الخضراء 1003 - الجمهورية التونسية  
الهاتف: 70 013 900 (+ 216) - الفاكس: 71 948 668 (+ 216)  
العنوان الإلكتروني: [alecso@alecso.org.tn](mailto:alecso@alecso.org.tn)  
الأنترنت: [www.alecso.org.tn](http://www.alecso.org.tn)

# مستقبل العربيّة مسؤوليّة الجميع

محمّد صلاح الدين الشريف  
عضو المجلس التونسيّ لبيت الحكمة  
أستاذ متييز بجامعة منوبة

2019



دارجي له. أمّا الطبقة العامّة، فقد كانت تنوّعاتها الدارجية واللّهجية المحليّة حسب المناسبات تتنوّع في مختلف المناطق في تنوّع دارجيّ مشترك عفويّ.

وإذن فالطبقتان لا تخلوان من جدليّات داخلية حسب القوتين المذكورتين أعلاه. وبين الطبقتين في العموم جدليّة تكوّن هذه الطبقة الوسطى القائمة على ملامح معيار عفويّ مشترك دارج متنوّع.

هذه الطبقة الوسطى هي التي جسّدت المحافظة على المشترك الدارج الجامع طوال القرون الوسطى لما كانت الأميّة تجاوز 95 %، ونجد آثارها في كثير من النصوص العامّة؛ فطوال هذه المدّة لم يكن للمعيار الرسميّ غير المدرّس سوى قيمة رمزيّة لا غير.

هذه الجدليّة قويت في القرن الأخير بتأثير التقارب التواصليّ وبفضل التمدّس، في اتّجاه يقوّي زوال الفوارق في فائدة الطبقة الوسطى السائرة نحو معيارية عرفيّة قويّة شديدة الانتشار. فالطبقتان العامّة والخاصّة كلتاهما تقتربان رويدا رويدا، ولكن بسرعة لم تعرفها في العهود السابقة، نحو دارجة مشتركة معيارية غير رسميّة وقابلة للضبط، دون إضرار بالمعيار الرمزيّ المثاليّ الذي سيبقى مدّة طويلة رمزا مصونا بالعقائد.

وهو ما تمثّله بالرسم التالي:



هذا الرسم في عمومه يستوعب دراسات عدّة أجراها باحثون مختلفون في الخمسين سنة الأخيرة.

لنترك للتوازن الطبيعي أن يسير ببطئه نحو تغيير المعيار الرسمي دون حذف وظيفته. وذلك على صورة لا أشك في أنها ترضي الجميع.

## 9. حركة اللسان العربي في العرف الحدسي

لواقع اللساني العربي جدلية تطورية عادية تتحرك نحو الوحدة المتنوعة لا نحو الانفصال. ففرض انفصال على أي صورة كانت سيؤدي إلى زيادة الاختلال في الأبنية الرمزية، وإلى صراعات أتوقع أنها ستكون دامية.

ذلك أن المحافظة على الوحدة اللسانية هي الضامن الوحيد لتطور مدني معقول في ظل الدول الوطنية. وكل مس من الوحدة اللسانية سيؤدي إلى رعب جماعي مصدره هذه الكتل العالمية المهيمنة والراغبة في الابتلاع، وبالتالي وإلى عودة عنيفة للتيارات الدينية والقومية المتطرفة والمتناحرة، والمتزودة بإيديولوجية اقتصادية شرسة.

يعيش اللسان العربي منذ أكثر من ألفي سنة تنوعا ذا طبقات ثلاث:

- طبقة عامة ذات تنوع شديد،
- تتلاقى في طبقة من الاستعمالات العامة المشتركة الدارجة العرفية،
- ترتقي في الاستعمالات الخاصة الرفيعة إلى طبقة من المناويل العرفية ذات الشحن المعيارية.

هذه الطبقات الثلاث تكوّن خصائص شبه كلية وشاملة في جميع الألسن الكبرى. والطبقة الثالثة منها هي التي كانت أساس المناويل العكاظي بالخصوص، وهو المعتمد في الاستعمالات الرفيعة التي قادت النحاة إلى وضع المعيار الرسمي للدرجة المشتركة اعتمادا على قبائل بعينها كانت الأقرب إلى هذه المناويل. لكن المناويل الرسمي في أغلب الحقب التاريخية لم يكن سوى قيمة رمزية مثالية. فالواقع أنه كان متحققا في تنوع

## 1. تمهيد

لما اقترح علي مدير إدارة التربية باسم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن أحاضر في اليوم العالمي للغة العربية، قبلت هذا التشريف بلا تردد، وشكرت له ولكل من له فضل في اختياري لهذا اليوم الرمزي دون غيري ممن هم أولى مني في هذا المقام، وأقدر مني على القول في الشأن العام.

يبدو هذا العنوان المقترح علي، «مستقبل العربية مسؤولية الجميع»، وكأنه شعار أو أمر ناظم: فظاهره الإخبار، ومقتضاه التوجس من المصير، ومقصده الإلزام وتحميل المسؤولية. لكن، أفي الواقع ما يدعو إلى الخوف حقًا على المصير؟

في رأيي أن التساؤل في ذاته مفيد. إلا أن الروية لازمة، ولا بد من منهجية واضحة في النظر والعمل. وبناء عليه، فمهما كان حال العربية من خير وسوء، فلها علينا واجب المعرفة العليمة والمرشدة إلى العمل الناجح.

لذا، فاختيارنا هو أن المسؤولية الأولى لكل ناظر عامل في العربية إنما هي الوعي المعرفي الشامل. ومبدؤه الأخذ بما يقره العلم في شأنها بمعاييرها المجراة في غيرها، وغير المخصصة بها. ذلك أن العلم المخصوص بالشيء تعقيل للعقائد المعقودة في شأنه، يوهم بالموضوعية في ما هو في حقيقته اختيار عقدي ذاتي.

## 2. العربية وتضارب وجهات النظر

ذلك أن الشأن اللغوي شأن عام، لا يمكن لأي طرف أن يحتكر القول والفعل فيه. فمن الطبيعي تناوله من وجهات عدة في النظر: سياسية أو اقتصادية أو دينية أو قومية أو غيرها، وأن تكون هذه الوجهات متغايرة ومختلفة باختلاف الخلفيات والمستندات. ومن الطبيعي أيضا أن تسعى كل وجهة في النظر إلى تأسيس تصوراتها ومواقفها وتحديد مسؤولياتها على أسس موضوعية ملائمة لها، وعلى مستندات علمية تبررها.

لذا، كثيرا ما تكون المواقف المختلفة والمحددة للمسؤوليات المتناقضة ناتجة عن تصوّرات ذات مستندات واقعية لا شكّ فيها؛ إذ التنازع والتضارب لا يعود إلى صحّة المنطلق عند كلّ وجهة في النظر، بقدر ما يعود إلى روح الإطلاق وعدم القول بالنسبية بتعميم أحد الجوانب على سائر الجوانب الأخرى، وما يتبع ذلك من نكران وتشبّث بالمواقف، وإعراض عن البحث عن القواسم المشتركة والكفيلة بأن تكون القاعدة الجامعة والموحّدة والقابلة للتنوّع المثري.

هذا ما يجعل التصرّوات السائدة، عاجزة عن رسم موضوعية مشتركة تحدّد المفهوم الشامل للسان الوطني، والشروط الضرورية المحددة للمسؤوليات. ذلك أنّ أغلبها قائم على اعتبار العربية لسانا مخصوصا محتاجا إلى علم مخصوص.

وهذا ما يجعل الجميع في حاجة إلى اكتساب وعي معرفيّ مجاوز ومتعال عن كلّ النزعات العقديّة سواء أكانت دينية أو قومية أم كانت مدنيّة أو سياسية اقتصادية، وعي معرفيّ لا يحتكم إلا للعلم المتجرّد من كلّ الخصوصيات والمستوعب لها في الآن نفسه، إذ لا علم إلا ما كان كليّا وكونيا شاملا لكل الألسن المحقّقة للغة البشريّة.

وصفوة الرأي عندي أنّ المسؤولية الجماعية تبدأ من الوعي بدور المعرفة العلمية الشاملة في رسم الحدود لكلّ المعتقدات المطلقة، وفي رسم القواسم المشتركة بين كلّ النزعات لإرجاعها إلى النسبية التي هي الخاصية الأساسية للحقيقة.

فالمعرفة العلمية الشاملة، متى كانت مرجعية مشتركة، فهي الوحيدة التي تبرز خصوصية الشيء في كليّته النوعية، وهي الوحيدة التي تسمح لكلّ ذي اعتقاد أن يحتفظ باعتقاده في حدود المعقول دون الإضرار بالمشترك العامّ.

وكلا العاملين، عامل المسافة وعامل الانتساب، عرفانيّ حدسيّ لاواع ولا موعى به، وقد يتمظهر في مظهر مخالف لحقيقته، تماما كما يقع بين زوجين أو صديقين يبدآن عشرتهما الطويلة والدائمة بمظهر جدليّ يتراوح بين التعاطف والتنافر المعدّل في حقيقته للخصائص والمهيئ للتلاحم.

وبفضل هذا الشعور المشترك يمكن للألسن أن تبقى موحّدة رغم التباعد، فلا يتحوّل التنوّع الدارجيّ إلى ألسنة. والعكس ممكن أيضا، فقد خرجت إحدى الدارجات الجرمانية، وهي الهولندية، عن الألمانية، رغم التقارب بفعل انعدام الشعور المشترك بالانتساب إلى مجموعة لسانية واحدة نتيجة عوامل عدّة. فاستقلال دارجة من الدارجات العربيّة أمر محتمل في خضمّ الاضطراب العامّ. لكنني لا أتوقّع زوال الرابط اللسانيّ العامّ في هذا القرن ولا في القرن الموالي.

ذلك أنّ الحركية الجدلية العامة في المستوى الأنتروبولوجي غير قابلة لمزيد التعدّد في الألسنة الحضارية الكبرى، ولا يمكن لحركة «العوملة الشاملة» التي بدأت منذ ألفيات ثلاث بتكوين الإمبراطوريات، والتي تدرّجت من شموليات إقليمية إلى شموليات أكبر فأكبر، أن تقبل التنوّع إلّا في إطار التوحّد النسبيّ، على الأقلّ، في مستوى الأنماط أو الأسر اللغوية.

لا شيء في تحليلنا الأنتروبولوجي اللغويّ والعرفانيّ، بالمعنى الذي دقّقناه في أعمال أخرى، يشجّع على قبول الإنسانية للإنكليزية لسانا عالميا وحيدا، ولا شيء يشجّع على قبول الغرب الإفريقيّ للفرنسية لسانا موحّدا على صورة نهائية، رغم كلّ الجهود الجبّارة وغير المفيدة التي تبذلها الفرنكوفونية في صراعها مع الأنكليزية على حساب الوحدة اللسانية للعالم العربيّ.

لذلك، لن تنجح أيّ محاولة لجعل هذا العالم يتكلّم لسانا غير العربية، ويعتمد رسميا غيره، فللتاريخ منطق يجاوز كلّ السياسات، ولن يتوسّع استعمال الدارجات العربية إلا في اتجاه وحدة لسانية أقوى.



المطلق عن المعيار العرفي الرسمي أن تغيير المعيار كالمحافظة عليه ليس من مشمولات القرارات الفردية ولا من مشمولات القرارات الجماعية الجهوية.

ذلك أن التطور اللساني مسار طبيعي جدي يسيّره الوعي الحدسي الجماعي المشترك بين المتكلمين بذلك اللسان. وتحكمه قوتان عرفانيتان اجتماعيتان، أي قوتان مجاوزتان للإدراك التحليلي وللمعرفة الواعية عند المستعملين، ولا يمكن وصفهما إلا بالنظر العلمي المنهجي:

- قوة ناشزة تتجه نحو التنوع الفردي والجماعي والجهوي وحتى الإقليمي،
- وقوة جامعة تتجه نحو المحافظة على المشترك الأدنى الميسر للتفاهم بين الأفراد والمجموعات؛
- وهذا المشترك هو نفسه جدياً تتحكم فيه القوة الناشزة المتجهة إلى استقلال بعض الجماعات عن بعض الجماعات الأخرى، وقوة جامعة تتجه إلى المحافظة على وحدة اللسان وعدم انقسامه.

ما لا تعرفه أو تتجاهله وجهات النظر العقدية السياسية النشيطة أن الجدلية بين هاتين القوتين إنما هي وظيفة تابعة للـ«مسافة التواصلية» بين المتكلمين، وللشعور الحدسي العام في الانتساب إلى «نحن» المقابل للآخر.

نعني بالمسافة التواصلية التقارب والتباعد المادي أولاً والنفسي الاجتماعي ثانياً بين المتكلمين. فبقدر ما يكون المتعاملان متقاربين مادياً، إنما مكانياً وهو الأساس الأول القديم، أو بوسائل الاتصال والانتقال حديثاً، فإنهما يسعيان إلى الانسجام اللهجي، والعكس بالعكس. لكن المسافة التواصلية غير كافية ما لم تصاحب بإسقاط العلاقة بين «الأنا» والآخر على العلاقات الاجتماعية باعتبار الآخر من مجموعة الأنا، أي باعتباره من مجموعة «نحن» في مقابل «هم».

### 3. بعض الحقائق اللغوية العامة: التنوع اللغوي

تتنازع العقائد الانقسامية والمضرة بانقساميتها بمستقبل الشعوب العربية، أي المتكلمة بالعربية، في مفاهيم عدة محاورها كما يلي: التعدد اللهجي واللساني، التقابل بين العرف الحدسي والمعيار الرسمي، علاقة اللسان بالدين والقومية، جدليات الصراع والتنافس بين الشعوب. وجميعها مواضيع واسعة المجال متعددة الشعاب، يقتضي شرحها مناقشات طويلة تكشف عن التهافت الشديد للإيديولوجيات المتضاربة.

دفعاً لكل سجال، نقدّم أهم الأحكام الأنتروبولوجية اللغوية العامة المتعلقة باللسان دون تخصيص لسان بعينه، نجلها اضطراراً في جمل تقريرية سريعة، تبرز أن كثيراً مما يستعمل عقدياً ضد العربية أو لفائدة العربية، إنما له في العلم الكلي الشامل ضديد. ذلك أن التفكير العقدي تفكير إطلاقي مغالط لا يقول من الحقيقة إلا نصفها الذي يريد تعميمه.

• الملكة اللغوية البشرية ملكة واحدة تتحقق بمجموعة غير محدودة من الألسنة. فهي جنس متنوع التحقق بمقتضى قانون طبيعي يسيّر الكائنات الحية والجامدة على حد سواء. لكن، بما أن الأنواع والأجناس تتحقق في الطبيعة على صور مختلفة كبصمات الأصابع وأوراق العنب، فإنّ الألسن لا تختصّ بما هو أفضل أو أخطأ، بل تختصّ بصور تحققها لا غير. وإذن لا شيء يدعو إلى اعتبار العربية أفضل في شيء، أو أدنى في شيء آخر، وأن نوظف هذا وذاك لغرض إيديولوجي ما.

• كل لسان لسان ينضوي بنيويًا في نمط نحوي عام، وفي عائلة ألسنية تنضوي بدورها في أسرة، تحتلّ حينًا جغرافيًا تدافع عنه، بجانب أحياء أخرى تسعى لاكتساحها. فالعربية من الأسرة السامية الحامية أو الإفراسية كالبابلية والفينيقية والقبطية واللوية، وهي تاريخيًا لم تخرج عن مجالها الأسري، إلا بخروجها إلى صقلية والأندلس من المجال الهنودوري، خروج اللاتينية والإغريقية وغيرها من الألسنة الهنودورية

- من المجال الساميّ الحاميّ. وفي ضوء هذه الحقائق الأنتروبولوجية اللغوية لا بدّ من تعديل بعض الأحكام السائدة في بعض السجال التاريخيّ والسياسيّ واللغويّ.
- كلّ لسان لسان يتحقّق بتنوّعات لهجيّة بمقتضى القانون الطبيعيّ المذكور، ولا يمكن لأيّ لسان ألا يكون كذلك. فمن الأوهام الاعتقاد أنّ العربيّة فريدة في هذا الشأن. فللروسيّة والفرنسيّة والأنكليزيّة والألمانيّة والإسبانيّة والصينيّة دارجات ولهجات مختلفة والدراسات والخرائط متوفّرة لمن يريد الاطلاع عليها.
- يقوى التعدّد اللهجي بحسب قوّة اللسان البشريّة وبحسب امتداده في المكان والزمان، حسب قانون المسافة التواصلية، فبقدر التباعد الفضائيّ الزمنيّ يشتدّ التنوّع، وبقدر التقارب يضعف. بقدر التعدّد اللهجي وقيمة التباعد التواصليّ تتجمّع اللهجات في دارجات ومجموعات دارجية.
- تنتهي بعض الدارجات، بمفعول الانعزال الجغرافيّ أو الثقافيّ أو السياسيّ، بالتحوّل إلى ألسنة مستقلّة، كما وقع للإيطاليّة مثلاً في خروجها عن اللاتينيّة؛ أمّا الفرنسيّة في خروجها عن اللاتينيّة فهو أقرب إلى حالة المالطيّة في خروجها عن العربيّة، لم تكن دارجة لاتينيّة بل كانت دارجة خليطاً منها ومن ألسنة جرمانيّة، فيه النصيب اللاتينيّ الدارجي أقوى.
- يحافظ كلّ لسان لسان على وحدته المتنوّعة الصيغ بنوابة المشترك الدارج في لهجته والضامن للتفاهم، بفضل حدس جامع قابل للانعقاد في نظام رمزيّ ثقافيّ عقديّ، ليس بالضرورة كتابيًّا. فبعض الألسنة الأمرنديّة في أمريكا، على ما يبدو، تحافظ على المشترك بين دارجاتها على صورة غير مقنّنة.
- تحافظ بعض الألسنة المتنوّعة لهجيًّا على النواة المشتركة الدارجة في لهجته بسنّ معيار رسميّ حدّ للتنوّع على أساس المعيار العرقيّ المسيرّ لنحوها القابل للتنوّع.

وفي تقديرنا أنّه ليس من الصدفة أنّ بعض التجاوزات اللغوية للهامش المتحرّر من القيود المعيارية تجاوزات تنسجم مع سياسات اقتصادية واستراتيجية ومع سياسات لغوية ذات علاقة بالحنين المكبوت إلى الفترات الاستعمارية الماضية القائمة على التفرقة والتقسيم. يدعونا هذا الوضع إلى التساؤل عن الضوابط الموضوعية والمعقولة والمحدّدة لهامش التصرف اللغويّ الحرّ والمناسب للمقامات، دون السقوط في مهازل المواقف الصفيّة غير الواقعية وغير القابلة للتنوّع اللسانيّ، والتساؤل عن الهيئات القانونيّة اللازمة للمحافظة على حرّيّة تعبيرية معقولة ومستجيبة لحاجتنا الاستراتيجية العامّة ولاختياراتنا التاريخيّة العميقة.

لا نعتقد أنّ الإجابة عن هذه التساؤلات من مهمّة الجهات السياسيّة ولا الاقتصاديّة ولا العقديّة سواء أكانت دينيّة أم قوميّة أم مدنيّة. فهذه مهمّة علميّة ومعرفيّة قبل كلّ شيء. فالطرح اللغويّ الخالص والمعتمد على تقدّم العلوم اللغوية في دراسة الألسنة المختلفة هو الأقدر من غيره على تحديد القاسم المشترك بين مختلف المفاهيم والمقاربات والنزعات.

ليس هذا الموقف موقفاً مثاليًّا. هو الموقف الواقعيّ الوحيد والمتّبع عمليًّا في كلّ الهيئات المحدّدة للسياسات والاستراتيجيات اللغوية في العالم المتقدّم. فلا وجود لأيّ سياسة لغوية مرتجلة وغير قائمة على مؤسسات علميّة جدّية.

## 8. نحو توازن لسانيّ طبيعيّ

ما لا يعرفه أغلب المهتمّين بسلامة العربيّة أنّ التنوّع الفوضويّ في استعمال الألسن أمر في عمومه مألوف وملاحظ في ألسنة عدّة، لا سيّما الألسنة الواقعة في مناطق التفاعل الحضاريّ والألسنيّ. وما لا يعرفه أو يتجاهله أغلب العاملين على الاستغناء

## 7. مظاهر من المشهد اللغوي العام

من الطبيعي في جميع الألسنة أن تكون الصيغ الاستعمالية اليومية ذات خصائص شفوية لا تلتزم بالمعيار الرسمي. وتنجر عن ذلك درجات في التحرر من هذا المعيار في بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المكتوبة كالإشهار والغناء والتمثيل.

لكن، مهما كانت هذه الدرجات، فعند المستعملين في العموم حرص على حد أدنى من احترام المعيار، وهامش لا يجاوزه إلا البعض، ولا يقبل من كل الأطراف. فما نلاحظه في العربية من استعمالات خارجة عن المعيار الرسمي في بعض المجالات العامة أمر عادي جدًا تقتضيه الحياة اليومية، وتقتضيه بعض المجالات، ولا معنى لرفضه.

إلا أننا نلاحظ أن بعض الأوساط تتعمد المجاوزة في اتجاه لا يحترم الحدس اللغوي العام والمتمثل في الشعور بالانتساب إلى المجموعة اللسانية الكبرى القائمة على رمزية المعيار الرسمي، والمحروسة بالقوانين والتقاليد المسيرة لمؤسسات الدولة، والتي يقوم عليها تعاملها مع المؤسسات الدولية.

وفي الكثير من الحالات تبدو هذه الأوساط بصورة صريحة أو ضمنية تعمل في اتجاه تكوين واقع لغوي يسمح بتعويض المعيار الرسمي، لا بمعيار رسمي أقرب منه إلى الاستعمالات العامة، بل بدارجات محلية غير واضحة المعالم، ولا تستجيب للشعور العام بالانتساب إلى مجموعة واحدة.

لكن الأخطر في هذا الجانب أن هذه التوجهات التي لا تعبر عن الحدس اللساني العام، وتوجهات لا تنخرط في جدال وطني عفوي بين وجهات النظر الوطنية بقدر ما تعبر عن مواقف سياسية وعقدية بعيدة عن المطالب الشعبية، ولا تنبع دائما من تصورات داخلية.

فالنصوص الإغريقية الأولى، كتبت بثلاث درجات مختلفة، قبل أن يحدّد المعيار بالإسكندرية. وكذلك الألمانية أو الإيطالية حدّدتا المعيار الرسمي بعد لأي، على خلاف الفرنسية التي بدأت من الأول معيارية لا يتكلّمها في القرن السادس عشر سوى بضعة آلاف، لكن فرضتها الدولة بالسيف.

- لكن المعيار الرسمي لا يقضي على المعيار العرفي المشترك، بل يحدّ المعيار الرسمي من فعالية المعيار العرفي المسير للنواة المشتركة الدارجة دون القضاء عليه، طالما بقي اللسان محافظا على وحدته المتنوعة الصيغ.
- يتعدّى المعيار العرفي للنواة المشتركة الدارجة في الآن نفسه بالمعيار الرسمي وبالتنوعات الدارجية في جدلية تحتفظ بمنطقها الطبيعي الخاص. وهذا ما وقع في العربية. فلمدة طويلة بقيت الشعوب المتكلّمة بالعربية تشارك في دارج عرفي يختلف عن المعيار الرسمي المسمّى بالفصحى. وكما كان الأمر كذلك منذ قرون، فهو يواصل على هذا النحو رغم أنوفنا جميعا؛ ولامسؤولية لأحد فيه.

## 4. بعض الحقائق اللغوية العامة: التقلص في التنوع اللغوي

- عموما تعيش اللغة الإنسانية في الألفية الأخيرة حالة تقاربية ناتجة عن تطوّر وسائل الاتصال والانتقال. والنتيجة عنها تغلب السنة على السنة، وتقلص عام في عدد الألسنة حسب إحصائيات اليونسكو والمنظمات الألسنية العالمية.
- وفي هذا السياق لا شيء يدلّ على أن العربية صائرة إلى الاندثار بل بالعكس تماما. فالإحصائيات العالمية تسجّل تقدّمها من سنة إلى سنة في رتبها البشرية والثقافية التأثيرية. وحتى إذا نجحت بعض الأوساط في تقسيمها، فسيكون تقسيمها شبيها بتفجير نيزك ضخم متّجه نحو الأرض. أي سيضر كثيرا بالألسنة المزاحمة لها ولا سيما الفرنسية والانكليزية، ولن نخرج نحن الخاسرين فقط.



• الواقع اللغويّ العالميّ أنّ الألسنة في تقلّص، ويقع التقلّص حسب المنطق التالي: يتقلّص عدد اللهجات بالتجمّع في لهجات موحّدة، إذا كان اللسان ذا قوّة بشريّة، وإلا فيكون باضمحلال اللهجة بزوال من يستعملها، والزوال لا يعني بالضرورة موت المتكلّمين.

ما نتوقّعه أنّ كثيرا من اللهجات العربيّة صائرة إلى الاضمحلال. يلاحظ هذا كثير من المواطنين. اليوم التمييز بين لهجات المدن والقرى المتقاربة أصبح أصعب في جميع ألسنة العالم، ومنها العربيّة. والتمييز بين لهجات الجهات أصعب. فكما ضعفت الفروق بين جنوب بلجيكا وشمال فرنسا. ضعفت الفروق بين المتجاورين في ليبيا وتونس والجزائر إلخ.

أمّا الدارجات فمن الخطأ الظنّ أنّها قارّة وموافقة للدول. فخريطة الدارجات العربيّة مجاوزة للحدود. ولا يمكن لأيّ دولة عربيّة أن تستقلّ بدرجة خاصّة بها. بل أغلبها سيكون في حالة شبيهة بالأقاليم في ألمانيا الحاليّة. وهذا أمر يحرص على إخفائه ذوو النزعات الإيديولوجيّة الانقساميّة.

• حسب هذا القانون التطوّريّ الطبيعيّ الذي ذكرناه والذي بمقتضاه كما توزّعت الألسنة ماضيا فهي تتراجع في التنوع، فإنّ أكثر الألسنة صمودا هي الألسنة ذات القوّة البشريّة كما وكيفيا، وهو ما يتضمّن بالضرورة أنّها متنوّعة التحقّق في لهجاتها ودارجاتها.

• أي أنّ الألسنة الأكثر امتدادا وتنوعا هي الألسنة المهيبّة طبيعيا للانقسام في صورة عائلة أو الاستمرار في صورة دارجات ذات نواة مشتركة دارجة رسميّة أو عرفيّة؛ وذلك بحسب العوامل الداخليّة والخارجيّة.

• وظيفة اللغة في عالم الحيوان وظيفه عرفانيّة اجتماعيّة موسّعة لقدرات الدماغ في معالجة المعلومات بجعلها معالجة جماعيّة مشتركة.

بعض هذه التجاوزات عاديّ في جميع الألسن، جار في التخاطبات وفي بعض التصريحات، ونجده في الألسنة الأخرى بمقادير مختلفة عند أيّ مسؤول أمريكيّ أو فرنسيّ أو روسيّ أو غيره، كما نجده عند بعض المسؤولين العرب بتواتر أكبر على ما يبدو.

لكنّ بعض هذه التحاوزات أقلّ ما يقال عنها أنّها تدفع إلى التساؤل، كتعمّد بعض المسؤولين في المحافل الدوليّة استعراض عضلاتهم اللسانيّة بالفرنسيّة أو الأنكليزيّة، في مناسبات تقتضي المراسم فيها استعمال اللسان الوطنيّ الرسميّ، وكتعمّد بعض المسؤولين عن عجز أو عن افتناع مضمّر أو بسبب آخر استعمال اللسان الأجنبيّ أو الدارجة اليوميّة في المناسبات الرسميّة وعدم استعمال الصيغة المعياريّة الرسميّة المسماة بالفصحى ولا حتّى الصيغة المعياريّة غير الرسميّة المقبولة في المناسبات الشفويّة والمسماة عند البعض بالوسطى والتي تقبل عادة في المواقف الرسميّة المرتجلة بدرجاتها المختلفة بين الفصحى والدارجة المحليّة.

والأدعى أكثر إلى التساؤل، حرج بعض المسؤولين عن التعليم، في الكثير من المؤسّسات عن استعمال العربيّة حتّى في الحالات التي لا تستوجب المواكبة العالميّة وفي المجالات التي لا تستدعي استعمال الألسنة الأجنبيّة كالتقارير والمراسلات والإعلانات والإعلامات العامّة، أو حتّى المجالات التي تستدعي استعمال ألسنة عدّة والتي يتوقّر فيها الحدّ الضروريّ من التفاهم، كبعض المؤتمرات ذات الاهتمام بالاختيارات التنظيميّة العامّة، أو الخلاصات المتعدّدة الألسن والتي تشتت في المنشورات.

وهذا لا نجده بين أهل القرار الحريصين على إنجاح سياساتهم التنمويّة والمتفتّحة على الخارج، والخاضعة في الكثير من الأحيان للضغوط العالميّة؛ بل نجده أيضا عند الكثير من العاملين في القطاع، وبين المتعلّمين، وعند أوليائهم غير المطمئنّين إلى الأوضاع الداخليّة والخارجيّة. وهو ما يعكس تمللا لغوياّ عامّا يعكس في نظرنا التملل العامّ في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة العقديّة وغير العقديّة.

- تنتج عن المعالجة اللغوية الجماعية معلومات مشتركة يكون اختزانها في مستوى النوع البشري ما يسمى بالثقافة.
- نشد على أن للثقافة المنشأة باللغة أدوارا في مجالات ثلاثة متفاعلة متداخلة: العقائد والمعارف والمهارات، لا غير.
- وظيفة الألسنة تحقيق هذه الوظيفة في مجموعات متنافسة بين الألسن والشعوب.
- ينتج عن صراع الألسن المنتجة للثقافات صراع للحضارات وظيفته استصفاء الناجع في الاعتبار من عقائد ومعارف ومهارات.
- هذا ما يكون الألسنة الكبرى، وهذا ما يجعلها جامعة مزجة للشعوب كما يتبين في التاريخ منذ البابليين. ومعناه أن الألسنة الحضارية حتى وإن بدأت قومية فإنها تنتهي إلى أن تكون أممية. أقل لسان حضاري لم يعرف هذا التنوع هو القبطية (المصرية) القديمة، لكنه على ما يبدو كان متفاعلا مع ألسنة عدة وشاملا لأكثر من قوم أتوا من الشمال كالهكسوس، أو الجنوب من السودان (النوبة) أو من اللوبيين، أو العرب عبر البحر الأحمر. كذلك البابلية والآرامية والإغريقية والعربية. فلا وجه لربط اللسان بقومية، لكن العكس صحيح، وهو أن التاريخ عرف أمثلة عدة عن مجموعات إثنية وجدت هويتها في لسان حضاري معين. لنا في القديم مثال اللوبيين مع الفينيقية ثم العربية ولنا في المعاصر حالة الإسبانية مع الأمرنديين، أو حالة المغول والتتار مع الروسية. ولا يرجع ذلك دائما إلى القهر كما وقع مع الفرنسية.
- هذا ما يجعل الألسنة الكبرى ألسنة شعوب متعاملة متفاعلة مختلطة، وهذا ما يجعل كل حيز جغرافي لساني، أو أسري، يحتوي على جزر مخالفة، تختلف كبرا وأهمية بحسب درجات المزج الإثني. وهذا ما يكون في أغلب الدول ظاهرة التعدد الألسني.

العالمية بدون لهجات وبدون ألسنة محلية صغرى، وتظن أن أصحابها ولدوا يتكلمون المعيار الرسمي السائد في المدارس ووسائل الإعلام. والعجيب أن أغلب من يعرفون المقابلة السوسيرية بين المعيارية والوصفية لا يعرفون أنه يقصد بها الفرنسية والألمانية والإيطالية المتعايشة بسويسرا، والتي بدأت بمعيار رسمي محدود الاستعمال جدا.

لننظر في ملامح عامة من المشهد اللغوي العام.

## 6. الموقف الرسمي في المشهد اللغوي العام

ليس من اليسير أن نرسم بكلمتين سريعتين صورة واضحة للتنوع في وجهات النظر وما ينشأ عنها من تسيب لغوي عام، وتشتت في تحديد المسؤولية اللغوية.

لذا، نكتفي بملاحظات عامة، نجمل أهمها في ما يلي.

يسود المشهد اللغوي، كما يقول المنشغلون بالشأن العام، موقف رسمي تصاحبه منازع شتى في السلوك والتصورات.

فأما الموقف الرسمي العام فذو صبغة تشريعية وقانونية وطنية وإقليمية وأمية. وينص على أن المقصود بالعربية في الاستعمال الرسمي هو ما اصطلح على تسميته بالفصحى. فهي لسان الدول العربية، ولسان الجامعة العربية ومنظماتها، وهي لسان الأمم المتحدة ومنظماتها. ويترتب عنه وجوب استعمالها في الوثائق المكتوبة وفي الخطابات الرسمية، لا سيما ما كان منها بين الدول. فهي في هذه الحالة شبيهة بالصينية بالخصوص. وينجر عنه استعمالها في كل ما هو رسمي أو شبه رسمي في المؤسسات القانونية والتشريعية والعدلية والمؤسسات الإدارية الحكومية والعمومية والمؤسسات التعليمية والإعلامية والمنظمات المحلية والوطنية والأممية والشركات الكبرى الوطنية والدولية وغيرها.

ولهذا الموقف الرسمي تجاوزاته في السلوك، لا سيما الشفوي منه.

بإزاء هذه الأحكام العامة، كيف يبدو المشهد اللغوي العام في مظهره الرسمي ومظهره غير الرسمي.

## 5. أزمة الأبنية الرمزية وتهافت النزعات

لا جديد إن قلنا أن المجتمعات كما تسيرها الحاجات المادية تنتظمها أبنية رمزية متكوّنة من مثل وقيم وأمط معيّن في التعامل والسلوك تؤلّف بينها تصوّرات اجتماعية عامة. ما قد يبدو جديداً، وهو في الحقيقة معروف مهمل، أن اللغة هي الأداة النفسية الاجتماعية الأولى في التعامل الجدلي المنظم للمجتمعات ولأبنيتها الرمزية.

هذا ما يجعل الألسنة في مختلف المجتمعات والأقوام والأمم رموزاً هويّة جامعة، وما يفتح الباب في الكثير من الأحيان لتجاوزات عدّة.

كذلك تنعكس الأزمات على الأبنية الرمزية الأساسية التي تحدّد للمجتمعات العربية مرجعيّاتها. وكما تنعكس أزمات الفرد على طريقته في التعبير، فيظهر اضطرابه في التعبير اضطرابه النفسي وملامح عقده وحيوته وفقدانه للثقة في نفسه، وحتى كرهه الأناني لذاته، فكذلك تنعكس أزمات المجموعة اللسانية على طرقهم في التعبير، فتظهر تناقضاتهم فيها، وفقدانهم الثقة في لسانهم، وحتى كرههم الأناني لها.

إن مجتمعاتنا المتأزّمة من جرّاء ما تعانیه داخلياً وخارجياً من ظروف سيّئة مجتمعات مصابة بما يعرف في علم النفس بالاضطراب اللغوي. فكل أنواع هذا الاضطراب من حبسة وغيرها له في سلوكنا اللغوي نظائر. فما يصيب الأنا الفردية يصيب «النحن» الجماعية، ويظهر في كلّ الأبنية الرمزية المنظمة للمؤسسات وللتعامل، وينعكس على عمودها الفقري الذي هو اللغة.

لا أعتقد أن الأنظمة الرمزية الاعتقادية وغير الاعتقادية المنتظمة حول العربية دخلت مرحلة الانحلال الانهزامي الذي عرفته أختها الشقيقة الفينيقية أو أختها القبطية تحت عنفوان الإغريقية والرومانية، أو عرفته غريمها اللاتينية تحت عنفوان القبائل الزاحفة. في تقديرنا أن اللسان الناظم يعيش اليوم مرحلة اضطراب في وضعه الانطوائي الدفاعي. وهو اضطراب يجعله متأرجحاً بين توثبات يائسة، وتفكّكات تمهد بانتظام جديد بعيد كلّ البعد عن الانحلال.

رغم الأزمات القاسية التي أصابت بعض الأنظمة الرمزية التي عبّرت عنها بعض التوجّهات القومية أو الدينية أو المدنية، فإنّ الحدس الجماعي العام الرابط بين العربانيين لم يفت، بل أصبح أكثر واقعية، وأكثر تفتحاً على مختلف المكونات الاجتماعية. لكنّها واقعية متأزّمة. فإن كان من خشية، فلا شيء يواجه الوحدة المتنوعة للعالم العربي غير ما تحدّثه العوامل الخارجية من اضطرابات تنمّيها التناقضات الداخلية.

لكن، كما يسقط الفرد عند التأزم في دورانه المضطرب، فيرى ما يرى، ويتصوّر ما يتصوّر، فيمسي وقد صار السبب نتيجة والنتيجة سبباً، فكذلك شأن المجموعات المتأزّمة. فما كان من اضطراب نتيجة الأزمات، ينقلب إلى عامل فيها منشط لها، مقوّم لمفعولها فيه. وهو ما يقوّم المواقف الاعتقادية، ويحدّ من زوايا النظر، ويحجب عن الجميع رؤية القاسم المشترك الذي لا بدّ من الاكتفاء به لتربية الجامع المشترك دون أن يخسر أيّ كان خصوصيته المثريّة للوحدة الجامعة.

ينعكس هذا التأزم على الذات اللسانية الجامعة. فالتفتّت المتمثّل في التعدّد اللهجيّ واللسانيّ والذي رأيناه خاصيّة طبيعيّة في الألسن أمسى رمزا معبراً عن تضارب زوايا النظر، وعن عدم القدرة على قبول الواقع اللسانيّ على حقيقته كما هو.

هذا ما يجعل الوعي المعرفي ضرورياً للحدّ من المبالغات التعميمية الخاطئة. فأغلب المتدخّلين في السجال والجدال ينطلقون من تصوّرات شائعة تظنّ أنّ الألسنة